يصدر الأمر الآتي نصه:

الفصل الأول ـ تسند زيادة شهرية في الأجور لفائدة القضاة من الصنف العدلي وقضاة المحكمة الإدارية وقضاة محكمة المحاسبات وتدرج ضمن منحة القضاء المخولة لكل سلك وذلك على النحو التالي:

- مائة (100) دينار بداية من أول أكتوبر 2022،
- مائة (100) دينار بداية من أول جانفي 2024،
- مائة (100) دينار بداية من أول جانفي 2025.

الفصل 2 ـ ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 نوفمبر 2022.

رئيس الجمهورية
قيس سعيّد

التأشير
رئيسة الحكومة
نجلاء بودن رمضان
وزيرة المالية
سهام البوغديري نمصية

بمقتضى أمر عدد 788 لسنة 2022 مؤرّخ في 4 نوفمبر 2022.

تنهى تسمية السيد علي كاهية، مراقب عام للمصالح العمومية، بصفة مكلف بمأمورية بديوان رئيسة الحكومة وذلك ابتداء من أول أكتوبر 2022.

المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

بمقتضى قرار من المجلس المؤقت للقضاء العدلي عدد 1 لسنة 2022 مؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

تقبل استقالة السيد فتحي القلاع، القاضي من الرتبة الثانية ابتداء من 1 سبتمبر 2022.

بمقتضى قرار من المجلس المؤقت للقضاء العدلي عدد 2 لسنة 2022 مؤرخ في 11 أكتوبر 2022.

تقبل استقالة السيد محمد العبيدي ثامري، القاضي من الرتبة الثانية ابتداء من 8 أكتوبر 2022.

وزارة الدفاع الوطني

بمقتضى أمر عدد 789 لسنة 2022 مؤرّخ في 4 نوفمبر 2022.

تنهى تسمية السيد رياض عباس، مستشار المصالح العمومية، مكلفا بمأمورية بديوان وزير الدفاع الوطني وذلك ابتداء من 1 جوان 2022.

وزارة الداخلية

أمر عدد 800 لسنة 2022 مؤرخ في 8 نوفمبر 2022 يتعلق بحل المجلس البلدي لبلدية قربة من ولاية نابل.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، وخاصة الفصل 204 منها،

وعلى الأمر عدد 148 لسنة 1957 المؤرخ في 31 ديسمبر 1957 المتعلق بإحداث بلدية قربة،

وعلى الأمر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1454 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جوان 2001،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 المؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرّخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرّخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى تقرير والية نابل بتاريخ 29 جوان 2022 حول التعطيل الواضح لمصالح المتساكنين من قبل المجلس البلدي لبلدية قربة تبعا لحالة التجاذب بين أعضائه واستحالة اعتماد حلول أخرى،